

تكون الصورة واضحة ومستكملة يجب أن نذكر أن العدو الصهيوني متأثر بالعوامل الدولية تأثراً مباشراً وفريداً من نوعه في العالم المعاصر . ان إسرائيل - أكثر من أية دولة أخرى في العالم - تعتمد في وجودها وقوتها على مقومات خارجية كالحركة الصهيونية العالمية والإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . وهي تتلقى قدراً من المساعدات المالية والاقتصادية يصل الى درجة خيالية ولا نكاد نعرف له مثيلاً في العصر الحديث ، وعلى الرغم من اعترافنا بأن العدو الصهيوني قد قطع شوطاً كبيراً منذ سنة ١٩٤٨ حتى الآن في تثبيت أقدامه وتحقيق نوع من المقومات الداخلية للاستمرار فإننا يجب ان لا ننسى أبداً أن ارتباط إسرائيل العضوي بالإمبريالية هو عامل قوة وعامل ضعف في وقت واحد ولا بد أن تكون له انعكاسات في المستقبل طبقاً لتطور المعركة ذات الوجهة المتعددة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) بين حركات التحرر الوطني والقوى الإمبريالية على مستوى العالم كله .

وإذا أردنا لكلامنا أن يكون أكثر دقة وتخصيصاً فلنقل أن نجاح سياسة العدو الاقتصادية او اخفاقها سوف يعتمد على عوامل دولية كثيرة ، وفشل إسرائيل مثلاً في إيجاد أسواق خارجية لسلعها أو دخولها في منافسات حامية في المستقبل مع دول رأسمالية أخرى سوف يعرض اقتصادها للاعراض المرضية المعروفة عامة في العالم الرأسمالي ، وإذا قدر لازمة الدولار الحالية أن تتطور تطورات حاسمة بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فان الاقتصاد الرأسمالي التابع في إسرائيل سوف يعاني من ضربة محققة لأنه أقل تحملاً للصدمات من الاقتصاد الام ، وسوف تكون انبطالة بين العمال من ابرز مظاهرها ، ويتوقع المرء أن أية موجة قادمة من البطالة في الارض المحتلة سوف تقلب الميزان في الارض المحتلة وتفقد المحتل الاسرائيلي كثيراً من المواقع الداخلية التي اكتسبها مؤقثاً ، وقد تجعل الوضع أسوأ مما كان عليه في فترة الاحتلال الاولي ، ذلك ان العرب سيكونون اول المطرودين من اعمالهم كما تقول **دافار** * ، وإذا قدر لموجة البطالة ان تنفثى تفشياً قوياً ثأنها ستتهيء الطبقة العاملة الفلسطينية لربط مصيرها بمصير الثورة ، وهو أمر تفرضه طبيعة الامور وسوف تعجل الظروف الاقتصادية السيئة بتحقيقه ، وعند ذلك سيكون العامل العربي أكثر فعالية وقدرة على النيل من العدو وذلك بفضل ما اكتسبه من خبرات نجت عن تفلطه في المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية . وان المناقشات الحالية الدائرة بين الاحزاب السياسية الاسرائيلية حول مستقبل الاراضي المحتلة لتشير بوضوح الى تخوف الاسرائيليين من هذه النتيجة* . ويجب ان لا يفهم من هذا الكلام طبعاً ان اشتغال العمال العرب في المصانع الاسرائيلية مسألة يمكن أن تكون في صالح الثورة أوتوماتيكياً ، بل هو دعوة الى الاستفادة من الأمر الواقع وقلبه لصالح الثورة وهذه بالأصل هي وظيفة الثورة ، وقد سبق للثورة الجزائرية أن خاضت تجربة في هذا المجال ، اذ حاولت منع العمال الجزائريين من العمل مع المستوطنين الفرنسيين وحين رأت ان الامر غير ممكن أطلقت شعار (حذ العلة وسب الملا) وانصرفت الى تجنيد هؤلاء العمال في صفوف الثورة . كما ان التحليل السابق لا يعني ان ارتباط الطبقة العاملة العربية بالثورة متوقف فقط على الهزات الاقتصادية المرتقبة في إسرائيل . ان هذه

* نقل عن المصدر السابق .

* أوضح يوسف الموعي ، وزير العمل الاسرائيلي ، في دورة نقاش اجريت في سكرتارية حزب العمل ان نسبة العمال العرب العاملين في اعمال بناء فعلية في إسرائيل تصل الى ٣٥٪ ، بينما تصل نسبتهم في قطاع البناء الى ٦٠٪ ، وتبلغ نسبة العمال العرب العاملين في الزراعة في إسرائيل ٣٠٪ ، وفي الصناعة ٥٪ . ويقول الموعي : « حان الوقت للحيولة دون زيادة نسبة العرب العاملين في إسرائيل ، ان الكمية تتحول الى نوعية ، وإذا ارتفعت هذه النسبة تكون قد زرعتنا لانفسنا لغنا موقوتاً يشكل خطراً على مجتمعنا » .
راجع نشرة م.د.ف. ١٦/١٢/١٩٧٢ حيث نقل هذا الكلام عن معاريف ، ٢٢/٩/١٩٧٢ .